إصابة 47 من قوات الأمن وتوقيف 59 مشتبهاً بهم في أعمال الشغب الليلية.. وتحذير أُممي: اقتصاد لبنان ينهار وسياسيوه يتفرجون

مهلة الـ48 ساعة تُهدئ الشارع.. والحكومة قبل 22 الجاري

شرطة مكافحة الشغب في مواجهة مع المتظاهرين أثناء الاحتجاجات امس الاول في بيروت (رويترز)

.. جانب من تحطيم واجهات بعض المصارف خلال التظاهرات في شارع الحمرا مساء امس الاول (محمود الطويل)

لمشاهدة الفيديو

بيروت ـ عمر حبنجر

انخفاض حرارة الحراك الثوري في نهار امس ارتبط بمعطيات عدة، ابرزها مهلة الـ 48 ساعة التي منحها الحراك الثوري للرئيس المكلف حسان دياب ليشكل حكومته، وتلتها الصدمة التي احدثتها حوادث الشغب التي استهدفت المصارف في شارع الحمراء، ومن ثم دعوة ممثل الأمم المتحدة في لبنان يان كوبيش للمسؤولين الى ملاءمة انفسهم على الفوضى التي حصلت، واخيرا اعتقال 59 من عناصر الشغب، وانكار العلاقة بهم من الحراك ومن الاحزاب التي هتفوا بشعاراتها.

وتعالت الاستنكارات من السياسيين وجمعية المصارف، وابرزها استنكار رئيس مجلس النواب نبيه بري لما حصل باسم مجلس النواب، واصفا ما حصل بـ«غير المقبول»، لكنه لم يتهم احدا بالتحديد، وقال: بيروت عاصمتنا جميعا وما حصل شيء لا يُصدق، وطالب بمحاسبة المرتكبين لأي طرف او طائفة انتموا.

تصريحات بري صدرت خلال لقاء الاربعاء النيابي، وقد استقبل بعدها ممثل الامم المتحدة الغاضب مما حصل.

ووصفت جمعية مصارف لبنان المشاغبين بالغوغائيين، مؤكدة انهم ليسوا من ثوار لبنان الحقيقيين، بل هم مأجورون ومعروفو الاهداف، وحملت المسؤولية للتباطؤ الكبير في تشكيل الحكومة، وطالبت بكشف ومعاقبة المحرضين.

عمليا، التحول نحو التهدئة السياسية بعد تلويح التيار الوطني الحر بالمواقف الحاسمة بدأ مع استقبال رئيس مجلس النواب نبيه بري لوزير الخارجية جبران باسيل على مدى ساعتين اول من امس، وكانت النتيجة المباشرة وقف باسيل اعلان عزوف تياره عن المشاركة في حكومة حسان دياب، وصرف نظر رئاسة الجمهورية ومعها باسيل عن «زكزكة» حسان دياب الذي لا امكانية دستورية لسحب تكليف النواب له بتشكيل الحكومة بنائب بيروت فؤاد مخزومي، وبالتالي تجديد الرهان عليه رغم عناده الموصوف، وعلى امل مراعاته وجهة نظر الثنائي الشيعي والتيار الوطني الحر القاضية بإضافة بعض الدسم السياسي للطبخة الحكومية، عبر رفع عدد الوزراء من 18 الى 24، بحيث يتسنى اختيار وزيرين درزيين بدلا من واحد، احدهما من الخط الجنبلاطي والمطروح الصناعي وليد عساف والآخر من الخط الارسلاني والمطروح رمزي مشرفية، وهذا يسمح بتوزير ممثل للاقليات المسيحية.

ويتوقع ان يزور الرئيس المكلف دياب الرئيس بري بين ساعة واخرى للتشاور ووضع النقاط على الحروف.

ويرجح المتابعون قبول الرئيس المكلف بالتركيبة الوزارية المطروحة، بشرط ان يكون لكل وزير حقيبة مع الغاء وزارتي الاعلام والمهجرين.

ونقل عن مصادر دياب ان تشكيلته الوزارية باتت شبه جاهزة، وربما حملها الى بعبدا ضمن مهلة الـ 48 ساعة التي حددها له «الثوار» والتي تنتهي مساء اليوم او غدا اذا ما استمر جريان المياه في مجاريها، علما ان ثمة من يتوقع اعلانها ومثولها امام المجلس قبل جلسة تشريع موازنة 2020 التي حددها بري في 22 الجاري.

ويدخل ضمن عناصر تسريع ولادة الحكومة رفض رئيس حكومة تصريف الاعمال سعد الحريري تفعيل حكومته على نحو يقلل من اضرار التأخير في تشكيل الحكومة العتيدة إلحاحا منه على التعجيل بولادة حكومة حسان دياب لتتحمل المسؤولية، كما ان كتلة المستقبل التي اجتمعت برئاسة الحريري وضعت مسؤولية تأخير الحكومة على الرئيس ميشال عون والرئيس المكلف حسان دياب.

وكان تكتل لبنان القوي اجتمع مساء اول من امس برئاسة جبران باسيل الذي تراجع عن موقف سبق ولوح به بعدم المشاركة في الحكومة، مكتفيا بمطالبة دياب بتأليف الحكومة، لا ان يضع التكليف في جيبه معتدا بعدم استطاعة احد انتزاعه منه، لأن الناس يمكنها ان تفعل، وكذلك النواب عبر حجب الثقة.

من جانبه، قال يان كوبيش المنسق الخاص للامم المتحدة في لبنان ان السياسيين في لبنان في موقف المتفرج بينما ينهار الاقتصاد، وانتقد بشدة النخبة السياسية التي فشلت في تشكيل حكومة في بلد ينزلق أكثر نحو أزمة اقتصادية ومالية.

وكتب كوبيش على تويتر «يوم آخر من الغموض بشأن تشكيل حكومة وسط احتجاجات غاضبة متزايدة واقتصاد في حالة سقوط حر».

وتابع «على السياسيين أن يلوموا أنفسهم وليس الشعب على هذه الفوضى الخطيرة».

وأشار أيضا إلى أن حاكم مصرف لبنان المركزي رياض سلامة طلب سلطات استثنائية لإدارة الاقتصاد، في إشارة واضحة إلى طلبه المزيد من السلطات لتنظيم القواعد التي تطبقها البنوك التجارية.

وكتب كوبيش «لبنان متفرد بحق، طلب حاكم مصرف لبنان سلطات استثنائية لإدارة الاقتصاد بشكل ما على الأقل بينما يقف المسؤولون في موقف المتفرج وهو (الاقتصاد) ينهار، هذا أمر لا يصدق».

على الارض، كان اليوم الثاني من اسبوع ثورة الغضب امس اقل عنفا وضراوة من اليوم الاول، الذي شهد مواجهات ساخنة بين قوى الامن الداخلي و«مشاغبين» اندسوا بين الثوار السلميين، وحاولوا اقتحام باحة المصرف المركزي في ساحة الحمراء وحطموا واجهات وآلات الصرف التابعة للمصارف المنتشرة في هذا الشارع مطالبين بإبعاد الحاكم المركزي لمصرف لبنان رياض سلامة وهندساته المالية الشهيرة عن السلطة المالية في لبنان.

واسفرت المواجهات بالحجارة وقنابل الغاز المسيل للدموع التي استخدمتها القوى الامنية على نطاق واسع عن 20 اصابة بين «المشاغبين» و47 من رجال الامن كان من جراء الحجارة او ضيق التنفس من جراء الغاز، وتمكنت القوى الامنية التي تغلغلت بين من وصفتهم بالمشاغبين بلباسها المدني من توقيف 59 منهم رهن التحقيق بجرم تخريب المنشآت العامة والخاصة والاعتداء على القوى الامنية.

واصدر كل من حزب الله وحركة امل بيانات تنفي علاقتهما بالمجموعات التي حوّلت شارع الحمراء البيروتي العريق الى ساحة حرب، وذلك في معرض الرد على اشرطة عرضتها المحطات التلفزيونية بالمباشر وفيها شبان من ذوي السترات السوداء والصفراء يهتفون للرئيس نبيه بري والسيد حسن نصرالله.

قطع الطرقات تجدد امس من عكار شمالا الى صيدا جنوبا فالبقاع الاوسط وزحلة شرقا مرورا بطرابلس وساحل جبيل وكسروان وجل الديب وفرن الشباك وعاليه، فضلا عن «الرينغ» وساحة البرلمان في بيروت وساحل اقليم الخروب، انما لأوقات متفاوتة وليس بالحدة التي تميز بها حراك يوم الثلاثاء الماضي، كما لم يكن في برنامج الثوار الذهاب الى منزل الرئيس المكلف حسان دياب كما حصل اول من امس.

الحريري: لن أكون شاهد زور على أعمال مشبوهة

وكالات: ندد رئيس حكومة تصريف الأعمال في لبنان، سعد الحريري بهجوم شارع الحمرا في بيروت، رافضا أن يكون شاهد زور على أعمال مشبوهة، وأن يكون على رأس حكومة لتغطية أعمال مرفوضة.

وكتب في سلسلة تغريدات على موقع «تويتر»، «الهجمة التي تعرض لها شارع الحمرا غير مقبولة تحت أي شعار من الشعارات، وهي هجمة لا أريد تحميلها لثورة الناس وغضبهم تجاه المصارف، لكنها كانت لطخة سوداء في جبين أي جهة أو شخص يقوم بتبريرها وتغطيتها».

كما أضاف «والأمر لا يرتبط بالدفاع عن النظام المصرفي وحاكم مصرف لبنان، رياض سلامة، الذي يتعرض لحملة اقتلاع معروفة الأهداف، لا أريد الدخول في تفاصيلها، لمعرفتي بما يعانيه المواطنون هذه الأيام على أبواب المصارف».

وأكد في تغريداته أن الأمر يتعلق «بكل صراحة بهجمة تستهدف بيروت ودورها كعاصمة ومركز اقتصادي معني بأرزاق جميع اللبنانيين».

وقال أيضا «إذا كان المطلوب تكسير أسواق وأحياء بيروت على صورة ما جرى في الحمرا وعلى صورة ما جرى في السابق في وسط بيروت، فإنني من موقعي السياسي والحكومي والنيابي، لن أقبل بأن أكون شاهد زور على مهمات مشبوهة يمكن أن تأخذ كل البلد إلى الخراب».

وأضاف «نحن في حكومة تصريف الأعمال ولن أكون تحت أي ظرف على رأس حكومة لتغطية أعمال مرفوضة ومدانة بكل مقاييس الأخلاق والسياسة، ويستدعي تحرك القضاء لملاحقة العابثين بسلامة العاصمة، بمثل ما يستدعي تحمل قادة الجيش مسؤولياتهم في ردع المتطاولين على القانون والمتلاعبين بالسلم الأهلي».

المشنوق: إما حكومة تكنوقراط أو دماء في الشارع

بيروت: قال وزير الداخلية السابق النائب نهاد المشنوق ان المساواة في المسؤولية السياسية والدستورية بين رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة المكلف هو في حد ذاته تعبير عن التخبط السياسي، فرئيس الحكومة المكلف حسان دياب ملتزم حتى الآن بتطبيق النصوص الدستورية، اما رئاسة الجمهورية فقد احتلت عناوين الصحف والمواقع الالكترونية خلال الاسبوع الماضي وملأتها اجتهادات واعرافا جديدة في تفسير الدستور، ومنها استعمال تعبير «تثبيت التكليف»، وهو تعبير رياضي يستعمل في المصارعة الحرة لإعلان خسارة احد اللاعبين، وكأن الرئاستين الاولى والثالثة تتصارعان على حلبة الوطن، مع العلم ان تثبيت تكليف رئيس الحكومة يكون من خلال منح مجلس النواب الثقة لحكومته.

واضاف المشنوق، في بيان له، ان هذا الانكار التام للانهيار الذي تعيشه البلاد منذ ثلاثة اشهر لا ينتج الا مزيدا من الاشتباك والتوتر، خصوصا في المجالين الاقتصادي والنقدي، وهذا يعبر عن تجاهل لحقوق الشعب اللبناني، المنتشر في الشوارع، وغيرهم من اللبنانيين المعترضين في منازلهم، لأن المصيبة تجمعهم كلهم ولا تفرق بين متظاهر وقابع في منزله.

وتابع: ان مهمة الاحزاب والشخصيات المقاطعة لتكليف الرئيس، وانا منهم، هي اكثر مسؤولية تجاه الناس وتجاه حماية موقع الرئاسة الثالثة وما يواجهه من مخالفات دستورية واستخفاف وطني من قبل الاحزاب التي سمته.

وقال المشنوق: ما شهدناه من تخريب وعنف مبرمج في شارع الحمراء يوضح بما لا يقبل الشك ان البلاد بين خيارين لا ثالث لهما: اما حكومة تكنوقراط عاقلة تقترح اصلاحات اقتصادية ونقدية تنظم الخراب الذي اصابنا وتتصالح مع المشروعيتين العربية والدولية، او ان المواجهات في الشارع ستزداد عنفا بعد التحاق عناصر احزاب التكليف بالانتفاضة وصولا الى اراقة الدماء، وبغض النظر عن مسبّبيه سلطة او معارضة فإن المسؤولية تقع على السياسيين جميعا، بحسب تعبير الامم المتحدة، في وقت اشار صندوق النقد الدولي الى مستوى قلة المسؤولية التي يلمسها من المسؤولين اللبنانيين، المتنصلين من مسؤولياتهم، والتي لم يسبق له ان واجه مثلها في اي دولة من الدول التي عانت ازمات اقتصادية ومالية مشابهة، محذرا ـ اي الصندوق ـ من ان التأخير المتمادي سيؤدي حتما الى انهيار سريع جدا جدا.

وختم المشنوق بقوله: ان الرئيس المكلف قد ساهم في استعادة بعض الصلاحيات المهدورة، وهو يدفع اليوم ثمن تمسكه بهذه الصلاحيات، بعدما اعتاد الفريق الحاكم على طمس صلاحيات الرئاسة الثالثة تحت وابل من الاجتهادات التي تكاد تخنق الطائف، وبالتالي فإن الرئيس المكلف لا يتحمل مسؤولية التأخير في التشكيل، بل هو ضحية بعض الذين سمّوه ومعارضي تسميته ايضا، وكذلك هو حال الشعب اللبناني.

معاناة بلديات لبنان

بيروت ـ د.ناصر زيدان

تعتبر وزارة الأشغال العامة والنقل في لبنان من أهم الوزارات على الإطلاق، وقد حدد القانون رقم 1959/2872 وما تلاه من تعديلات صلاحيات هذه الوزارة، وأنيط بمهامها بشكل رئيسي كل ما يتعلق بالطرق العامة البرية من حيث الإنشاء والصيانة والتعبيد وتأمين السلامة العامة على هذه الطرق، وهي مسؤولة عن التنظيم المدني، وتشرف بشكل مباشر على النقل البري والبحري والجوي برمته، بما في ذلك المطارات والموانئ، كما أنها مسؤولة عن الأملاك المشاطئة للبحر، وهي أملاك عمومية بموجب القانون، بمعنى أنه لا أملاك خاصة تصل الى مياه البحر نهائيا، ولكن بواقع الحال لم يعد هناك أملاك مشرعة أمام العموم مقابل البحر، ومعظمها يستثمرها او يستولي عليها ـ بعض النافذين مقابل مبالغ زهيدة.

المشاكل المتتالية التي ظهرت الى العلن إبان سقوط الأمطار الغزيرة، ومنها قطع طرقات رئيسية عدة بسبب تجمع المياه عليها، كما الفيضانات التي طالت عددا من الأنهر ودخلت المياه الى المنازل السكنية واستباحت المزروعات، وكذلك الحوادث المميتة التي أصابت المواطنين بسبب الحفر على الطرقات، كل ذلك أثار موجة من الامتعاض لدى اللبنانيين، ودفع بعدد من رؤوساء البلديات الذين أصابهم اللوم بسبب ما جرى الى الحديث عن الاختلال الهائل في أداء هذه الوزارة.

يعبر عدد كبير من رؤساء البلديات عن اعتراضهم على سير عمل وزارة الأشغال، ويقول كثيرون منهم عايشوا مراحل سابقة، أن الخلل وعدم التوازن الذي يصيب الوزارة اليوم لم يسبق أن حصل بذات المستوى من التردي سابقا. ومن أهم ما كشف عنه هؤلاء:

أولا: تغيير نمطية العمل في وزارة الأشغال بشكل جذري، لناحية إهمال الطلبات والكشوفات التي تتقدم بها البلديات، والتي تطول ملفات ملحة لإصلاح طرق أو مجاري ضرورية في نطاقهم، بينما يتم إعطاء أولوية لطلبات لها خلفيات تنفيعية، وتتعلق بتزفيت طرقات خاصة، او بالقيام بأشغال غير ضرورية هدفها تقديم خدمات فئوية او شخصية، او لأسباب ربما تقف وراءها مصالح مالية، وهذا ما أعلن عنه ايضا ناشطون في الثورة أثناء مواجهتهم المباشرة مع الوزير.

ويعطي هؤلاء مثال عن هذه الاختلالات ما حصل قبل الانتخابات النيابية في مايو 2018، حيث تم توزيع الزفت على جهات حزبية مؤيدة وعلى مرشحين معينين بهدف تقديم رشوات انتخابية للمقترعين، وقبل ايام معدودة من موعد الانتخابات، بينما هناك طرقات مقطوعة، وطلبات اشغال ملحة في بعض المناطق والبلدات لم يتم إصلاحها حتى اليوم.

ثانيا، ودائما وفقا لما يقوله رؤساء البلديات ذاتهم: تطلب جهات رسمية من البلديات تنظيف المجاري والأقنية لتصريف مياه الأمطار، بينما الوزارة المعنية بهذا الشأن تكاد تكون غائبة عن واجباتها بالكامل، وهي تكتفي بإصدار البيانات الإعلامية التي تدافع فيها عن فشلها، وترمي المسؤولية على جهات أخرى. ويتابع هؤلاء: آخر فصول التجاوزات في هذه الوزارة المهمة، ما يتعلق بجداول العمال الموسميين الذين يقومون بمهمة جرف الثلوج عن الطرقات الجبلية، فأغلبية الأسماء المدرجة على هذه الجداول يقبضون تعويضات مالية على خلفيات حزبية وطائفية، والبعض منهم لا يحضر الى مكان العمل نهائيا، بينما يحرم مستحقين يقومون بواجباتهم من قبض هذه التعويضات.

وهناك عشرات المخالفات الأخرى التي لا يتسع الحديث عنها في هذه المقالة، وليس أقلها إخفاق هذه الوزارة في تخفيف عجقة السير وتسيير وسائل نقل عام يساعد المواطنين في الوصول الى أعمالهم، ولبنان يكاد يكون البلد الوحيد الذي لا يوجد فيه نقل عام فاعل.